

مقدمة :

إن تنمية المجتمعات الريفية تعتبر ضرورة حق وعدل كما أنها مسئولية ل المهتمين بالتنمية والنادين بتحقيق العدالة والتوازن بين سكان الريف والحضر إذ لايعقل أن يعيش العدد الأقل لسكان المجتمعات الحضرية فى مستوى أفضل نسبياً بينما تعاني الغالبية العظمى من سكان المجتمعات الريفية من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد أشار الميثاق الوطنى فى ج.م.ع. إلى أن وصول القرية إلى المستوى الحضري ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية وأن المدينة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد فى القرية بدون تعال عليها ومن غير خيلاء وفى ذات الوقت يشير برنامج العمل الوطنى فى يوليو ١٩٧١ أن أسلوب الحياة اليومية لفلاحينا اللذين يكونون غالبية الشعب لم يلحظه أى تغيير لافى وسائل وأسلوب الانتاج ولافى السكن والغذاء والصحة ولافى تحصيل العلوم وتوصى هذه العبارة بأنه بعد مايقرب من العشرين عاماً من الثورة وماأحدثته من برامج وسياسات سواء فى مجال الإصلاح الزراعى أو التنظيم الزراعى فإن تغييراً جذرياً لم يحدث فى مجال التنظيم الاجتماعى للإنتاج الزراعى أو العلاقات الإنتاجية الزراعية .

ولكن هناك بالتأكيد تغيرات بنائية وهيكلية قد حدثت سواء فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى للفلاحين .

فمن الملاحظ أن الريف المصرى قد شهد فى السنوات العشر الأخيرة تغيرات ملموسة نتيجة لما عرف بسياسة الانفتاح وتشجيع هجرة قوة العمل فقد أصبح الفلاح المصرى يهاجر لأول مرة فى

التاريخ ويشهد الريف المصرى خلال الأعوام الأخيرة هجرة واسعة المدى إلى مختلف الدول العربية للهجرة وخاصة دولة العراق وقد بلغ عدد المهاجرين المصريين إليها حسب أغلب التقديرات الصحية ما يقرب من مليون ونصف مهاجر مصرى مما يجعل العملة الصعبة للبلاد .

كذلك فإن القرية تزدى دور فعال فى تحويل عملية التنمية من خلال ما تدفعه من ضرائب ومن خلال الفروق بين الأسعار التى تدفعها الدولة من المنتجات الزراعية أو الأسعار التى تحصل عليها من تصدير هذه المنتجات والتى تمثل جانباً من الصادرات المصرية .

وفوق كل هذا تعتبر القرية فى مصر هى الأصل والأساس فى نشأة المجتمع حيث نشأ المجتمع المصرى فى بادية الأمر مجتمعاً قروياً زراعياً بحكم التجمع السكانى الذى كانت تحدده خصوبة التربة وتوفير مياه الرى اللازمة للزراعة التى كانت النشاط الأساسى للغالبية العظمى من السكان ومن هنا كان من الطبيعى أن يكون المجتمع الحضرى امتداداً طبيعياً للقرية المصرية ولذلك تحملت القرية المصرية مسئولية النشأة والتطوير للمدينة ولذا كانت نتيجة القرية المصرية من الأهمية بمكان ولقد أصبحت التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة للمناطق الريفية من الموضوعات الهامة فى الأونة الأخيرة وذلك بغية القضاء على الفوارق لإشاعة بين المجتمعات الريفية (٤ : ٥٧) ويعتبر دخول التكنولوجيا إلى المجتمع القروى - بما يتناسب ويتلاءم مع مقومات البناء الاجتماعى للقرية المصرية - عاملاً هاماً من عوامل تنمية وتقدم القرية المصرية .

أهمية البحث :

تعتبر دراسة القرية المصرية فى الوقت الراهن من المتطلبات الأساسية وذلك لإيجاد تصور ملائم لأسلوب تنميتها بعد أن كانت فترة تخلفها وخاصة أن معظم الدراسات التى تعرضت لوصف القرية المصرية قد عجزت عن رصد وتوضيح التغيرات التى حدثت بها فى السنوات الأخيرة .

وتعتبر القرية بما تملكه من زيادة عددية فى السكان تصل إلى ٥٦٪ من إجمالى سكان الجمهورية مصدراً للقوى العاملة فى المجتمع بجانب مساهمة الإنتاج الزراعى بما لا يقل عن ٢٠٪ من مجموع قيمة الإنتاج القومى وأكثر من ٢٨٪ من الدخل القومى، هذا فى الوقت الذى يمثل

قيمة الصادرات الزراعية حوالي ٣٢٪ من إجمالي الصادرات متضمنة البترول وترتفع هذه النسبة إلى ٤٥٪ باستعداد البترول ومنتجاته من إجمالي الصادرات وذلك في عام ١٩٧٨ .

وما يحتم تنمية القرية المصرية الآن أنها تعجز عن توفير الغذاء للسكان بل أنها أصبحت تعتمد على المدينة في توفير غذائها وتشير الإحصائيات إلى أن الواردات الزراعية قد بلغت في السنوات الخمس الأخيرة حوالي ٤١٨ مليون جنيه بما يمثل ١٦٪ من إجمالي الواردات ومن ثم تعتبر تنمية القرية ضرورية من منطلق كونها مصدر إنتاج للغذاء للسكان في كافة قطاعات المجتمع. ولقد وصل الاستهلاك الإجمالي للحبوب في عام ١٩٨٥ إلى ١٥٠.٨ مليون طن بينما وصل إجمالي الإنتاج إلى ٩٦٥ مليون طن وفي ظل أزمة الغذاء العالمية حيث يصل النقص في المخزون العالمي للقمح خلال عام ١٩٨٩ إلى ٤٠٪ .

أولاً : المفاهيم الأساسية :

١ - مفهوم تنمية المجتمع :

حتى نتوصل إلى المعنى المقصود لتنمية المجتمع يجب أن نفرق بين هذا المفهوم ومفهوم التنمية بشكل عام .

فالتنمية تعنى النمو المدروس على أساس سليم والذي قيمت أبعاده ومقاييس علمية سليمة سواء أكان تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية أحد الميادين مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية والزراعية والمقصود بالتنمية إذن هو التنمية الشاملة لكل أجزاء البناء الاجتماعي والاقتصادي والتي تعتمد أساساً على خطة قومية شاملة وأن التنمية الشاملة لأي مجتمع محلي هي مقدرة هذا المجتمع على حل جميع مشاكله معتمداً على نفسه وإمكاناته بجهوده الذاتية عن طريق تحفيز المواطنين ودفعهم للمشاركة الفعالة الإيجابية في عملية الإنتاج وإصلاح مرافق الخدمات والمحافظة عليها .

وإن ذلك ما يأكد تعريف هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ لتنمية المجتمع المحلي بأنها
المعطيات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساعدة
في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. (٢ : ١٠) .

وبصفة عامة فإن تنمية المجتمع يجب أن يشتمل على مجموعة من العناصر الأساسية التي
من أهمها :

- (أ) التنمية عملية تكاملية تعتمد على المجهود الأهلية، وتلعب القيادات المحلية الشعبية فيها
أدواراً فعالة ومؤثرة .
 - (ب) تنفيذ البرامج التنموية من خلال عمل فريق من الباحثين المتخصصين في المجتمع الفعلي
المهندس الزراعي، والطبيب ، ناظر المدرسة ، وذلك من خلال عملية التنسيق والتمويل
والتوازن .
 - (ج) يعتبر تغير ظروف أوضاع المجتمعات المحلية أحد أهداف تنمية المجتمع الأساسية على أن
يتم هذا التغير بمبادرة من الأهالي ومشاركتهم الفعالة .
 - (د) أن المجتمع المحلي الذي يمكن أن يتخذ كوحدة للتنمية هو في المجتمع الريفي على مستوى
القرية وفي المجتمع الحضري على مستوى الجيرة بالمدينة .
 - (هـ) أن تغيير أفكار المواطنين واتجاهاتهم وقيمهم ومساندة مشروعاتهم الذاتية إذا عجزت
الموارد المحلية بالمساعدات الفنية والمادية من الجانب الحكومي يعتبر أحد اهتمامات تنمية
المجتمع من خلال تنمية الطاقات البشرية .
- وهناك ثلاثة مبادئ أساسية يجب أن تتوفر بقدر الإمكان حتى يعتبر المشروع مشروعاً
للتنمية وهي :
- (أ) إن مشروعات التنمية يجب أن تكون جزءاً من سياسة الدولة التي تمثل في خطة قومية
شاملة للإصلاح والارتقاء بالمجتمع القومي ككل - فأحد أهداف التنمية ربط المجتمع
المحلي بالمجتمع القومي والاندماج في حياة الأمة ككل .

(ب) إن التنمية عملية تغيير مستمر وشاملة أى أنها مجتمعية وليست مجرد عملية اقتصادية كما يعنى ضرورة الربط بين التخطيط الاقتصادى والاجتماعى .

(ج) هو ضرورة تعاون المواطنين والحكومة فى تنفيذ مشروع التنمية والعنصر المهم هنا هو موقف الأهالى الإيجابى من المشروع ومدى اقتناعهم بأهميتهم وتقديرهم لتناجده .

٢ - مفهوم التنمية الريفية :

يعتبر مفهوم التنمية الريفية من المفاهيم الأساسية التى أنشئت وارتبطت بمفهوم التنمية بمعناه العام، وتعرف التنمية الريفية بأنها عمليات مخططة تستهدف تحجيش وتعبئة الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة فى المجتمع ثم وضع الخطط الملائمة لتنفيذها بهدف رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأهالى وأفراد المجتمع مع ضرورة مشاركتهم فى هذه العمليات من بدايتها إلى نهايتها، وهذه العمليات تتم بالتنسيق بين كل الجهات المسؤولة عن تنمية المجتمع الريفى ككل من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحضرية بشكل متكامل ومتوازن .

وتعرف أيضاً بأنها العملية المعقدة لإيجاد الظروف الخاصة بتشجيع وتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع الريفى المحلى من خلال الاشتراك الفعال لسكان هذا المجتمع فى هذه العملية والاعتماد إلى أقصى حد ممكن على البواعث الاجتماعية والمبادرة الاجتماعية والابتكار البناء لهؤلاء السكان (٦ : ٢٠) .

وتعرف أيضاً بأنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تهدف إلى أحداث مجموعة من التغييرات الوظيفية والهيكلية لأعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم والذى يمين المجتمع من زيادة حجم الموارد الميسرة له والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن وذلك باستيعاب الأساليب اللازمة لأحداث هذا التغيير، وزيادة قدرة أبناء الريف على الإسهام فى رفاهيتهم ورفاهية باقى أفراد المجتمع .

فى ضوء هذه المفاهيم السابقة يتضح أن التنمية الريفية مفهوم اجتماعى اقتصادى بالدرجة الأولى يتميز بخصائص وسمات عدة أهمها :

- (أ) التنمية الريفية تنمية قطاعية أى أنها تنمية تتم فى قطاع الريف، مما يترتب على ذلك من ضرورة تنسيق الجهود بحيث تتماشى التنمية الريفية مع برامج التنمية القومية وهذا يتضمن حتمية أن تتم عملية التنمية الريفية وفق أسلوب علمى مخطط .
- (ب) يجب أن تبدأ عملية التنمية الريفية من الوضع الذى يوجد عليه الريف من حيث توافر الإمكانيات، ومن حيث الخصائص التى يتم بها والتي قد تكون مشجعة أو معوقة لهذه العملية .
- (ج) ضرورة إشراك الأهالى بالتعاون مع الجهود الحكومية فى تخريج برامج التنمية تابعة من صميم احتياجات الأهالى .
- (د) ضرورة تنسيق الجهود الحكومية حيث تشرف على عملية التنمية هيئات مختلفة حتى تتم عملية التغيير بصورة متوازنة على أن تأخذ فى الاعتبار آثار عملية التغيير وأصدانها على نظم المجتمع الأخرى .

وهناك أكثر من مدخل لأحداث التنمية الريفية أهمها :

(أ) مدخل التنمية الريفية المتكاملة :

هذا المدخل يركز على الجوانب الآتية :

- ١ - لا بد وإن توجد التنمية الريفية إلى غالبية سكان الريف .
- ٢ - يجب أن توجه التنمية الريفية المقابلة للحاجات الأساسية مع الاستفادة من التخصص فى الإنتاج الزراعى .
- ٣ - ضرورة التركيز على رفع مستوى معيشة السكان الريفية عن طريق زيادة إنتاجيتهم .
- ٤ - تحقيق مشاركة السكان الريفيين الفعالة فى عملية التنمية الريفية بطريقة واضحة .
- ٥ - تشجيع اعتماد الريفيين على أنفسهم بصفة أساسية فى أحداث التنمية .

٦ - تقليل عوامل الطرد من القرية لتقليل الهجرة الريفية إلى المدينة .

٧ - تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لأحداث التنمية الريفية .

(ب) المدخل الوظيفي :

وهذا المدخل يركز على المشروعات المتناثرة التي تهذب إلى خدمة مختلف الفئات من سكان القرية بما في ذلك العمال الزراعيين والمستأجرين .

(ج) مدخل الطبقة الدنيا :

ويركز هذا المدخل على توجيه الأنشطة لخدمة فئات معينين من السكان الريفيين وهم أساساً صغار ومتوسطى الملاك الزراعيين الذين يستفيدون من هذه الأنشطة .

ومقارنة مداخل التنمية الريفية الثلاثة يلاحظ أن المدخل الأول هو الأكثر ملائمة لظروفنا

المحلية ويعتبر أفضل المشروعات تعميماً لخدمة الغالبية العظمى من سكان الريف .

ولكن تجدر الإشارة إلى هذا المدخل لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن استراتيجيات وسياسات

وخطط متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تركز بصفة أساسية نحو إفاضة

الغالبية العظمى من السكان وإشباع حاجاتهم الأساسية وإحلال الواردات والاعتماد على النفس

بصفة أساسية في أحداث التنمية .

(٣) مفهوم التغيير الاجتماعي :

يعنى التغيير الاجتماعي أساساً تلك التحولات والتبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي

أى التي تحدث في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة ولهذا يكون التغيير الاجتماعي جزءاً

من موضوع أوسع هو التغيير الثقافي، وهو الذى يشمل كل التغييرات التي تحدث في كل فرع من

فروع الثقافة بما في ذلك الفنون والعلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى تلك التغييرات التي تحدث في

قواعد التنظيم الاجتماعي أساساً ، وكان من رأى كسبل بانج Kembel Young أن التغيير الثقافي

يرجع إلى عوامل الاختراع واستخدام التكنولوجيا كما اتجه ماركس إنجهاً مادياً في تفسير التغيير

فذكر أن الجانب الاقتصادي هو أساس التغيير الاجتماعي .

(٤) مفهوم التكنولوجيا :

التكنولوجيا هي مجموعة المعرفة والأساليب الفنية التي تتصل بإنتاج السلع وهي الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي ومجموعة الوسائل المستخدمة لتوفير ما هو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم (١٧ : ٣٤٣) .

كذلك فإن تكنولوجيا المجتمع تتميز بأنها تشتمل على الاختراعات والمعرفة والمهارات التي بواسطتها يتحكم البشر ويستغلوا الظواهر الفيزيائية لتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمع (١١ : ٢٥٥) .

ثانياً : نظريات التغيير الاجتماعي :

يعنى التغيير الاجتماعي التحولات والتبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أى تلك التي تحدث في بناء ووظائف المجتمع وسحاول في هذا الجزء عرض لمجموعة من النظريات الاجتماعية في تفسير التغيير .

١ - الماركسية :

يعد ماركس من مؤسسي الاتجاه الشيوعي التطوري فهو يرى المجتمع يتحرك بشكل حتمي خلال مراحل (مقدرة سلفاً) كنتيجة لقوة خفية أطلق عليها "الحمية التاريخية" وخلال القرن التاسع عشر جاءت الرأسمالية (كمرحلة اقتصادية) بالحل لمشكلة الإنتاج التقليدي والثروة الكافية لتحرير البشر من عبودية الطبيعة ولكن تلك المرحلة التي جلبت ذلك التقدم المذهل في أساليب الإنتاج (التكنولوجيا) فإنها أيضاً قد أدت إلى إستغلال أصحاب رءوس الأموال (مالكي أدوات الإنتاج) للغالبية العظمى من أعضاء المجتمع (العمال) ونتاج لذلك فإنه بينما هذه الأقلية مستفيدة استفادة عظمى من تطور أساليب الإنتاج فإن العامل الذي ينتج عملهم الثورة لا يستفيدوا على الإطلاق، وطبقاً لنظرية الحمية التاريخية فإن البروليتاريا سوف يأتي اليوم الذي ينمو فيه وعيهم الطبقي وبالتالي سيدركون أن اهتماماتهم (كطبقة اجتماعية) تتناقض مع طبقة الرأسمالية التي تستغل جهودهم وأخيراً سوف يقوموا بالثورة والتغيير الحتمي - والثورة سوف تتوجه إلى هدم النظام السياسي القائم وتصفية الطبقة المستغلة وإقامة حكومة جديدة من أجل العمال وهذه الحكومة تكون

مهمتها الأساسية تأسيس النظام الشيوعي والذي يعد المرحلة الأخيرة والنهائية للتطور التاريخي لأنها تمثل - في رأى ماركس - المرحلة المثالية والتي لا تغير بعدها - فالتغير الاجتماعى لدى ماركس ماهر إلا وسيلة للوصول إلى الاستقرار الاجتماعى فى مرحلته التكاملة المثالية والتي تمثلها الشيوعية (٩ : ٦٦) .

ويشير ماركس إلى الحتمية الاقتصادية Economic Determinism حيث يؤمن بأهمية البناء الاقتصادى فى أحداث تغيرات فى الأبنية الأخرى فى المجتمع وأن أى تغير فى البناء الأساسى يستتبعه وبالضرورة تغيرات فى الأبنية القومية وهذه المقولة بالذات فى فكر ماركس لا تلتقى قبولاً كبيراً فتجد مثلاً ماكس فيبر يشير إلى أن أخلاق البروتستانت كانت عامل سابق لظهور الرأسمالية فى مجتمعات عديدة (١٦ : ٢٤) أن العامل الواحد فى تفسير التغير لا يكفى وأن العامل الاقتصادى ليس هو العامل الوحيد فى أحداث التغير الاجتماعى ولكن وبالتأكيد فإن التنسيق الاقتصادى والنشاط الاقتصادى هام جداً فى تفسير وتحليل أى بناء داخل المجتمع .

٢ - التطورية :

ومثلها هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) وكل مجتمع لدى سبنسر يمر من خلال مراحل ثابتة ومحددة وليس نتيجة لجهود الإنسان ولكن طبقاً لنظام كوني ليس للإنسان سلطة عليه . طبقاً لسبنسر فإن فكرة التقدم الاجتماعى - من خلال جهود الإنسان - قد توارت لتحل محلها فكرة التطور الحتمى والذي يحدد مساره القانونى الطبيعى، ولقد شبه سبنسر فى ذلك التطور الإنسانى بالتطور العضوى للكائن الحى، بينما نجد أوجيست كونت (١٧٩٧ - ١٨٥٧) (مؤسس علم الاجتماع الغربى) قد حدد مراحل التغير الاجتماعى من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة العلمية والتي من خلالها تتقدم المجتمعات الإنسانية ولقد اعتقد كونت أن المجتمعات الغربية قد وصلت إلى المرحلة العلمية فيما يتعلق بالطبيعة والتحكم فيها لصالح الإنسانية (التطور التكنولوجى) وأنها على أعتاب هذه المرحلة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية (١١ - ٥) .

٢ - نظرية المحتمة التكنولوجية فى تفسير التغير الاجتماعى :

ظهرت نظرية المحتمة التكنولوجية كنتاج للحجم الكبير من التغيرات فى تكنولوجيا المجتمعات الغربية الحديثة والمظاهر المادية للتكنولوجيا جعلت التغير فيها ظاهر ومرئى فالتناقض واضح بين الإسكانى (مصانع للحذاء) ومصنع الأحذية الكبير وبين المبنى المؤسس من الطوب وبين ناطحات السحاب الفولاذية المتناسكة، وبين الحصان والسيارة وبين المركب الضيق والباخرة الضخمة، بينما التغير فى الأيدولوجية والتنظيم أقل وضوحاً وأكثر من ذلك فإن التغيرات الحديثة فى التكنولوجيا قد تضمنت اتساعاً فى الأعمال التخصصية الفنية مثل المهندسين والأطباء والعلماء الفيزيقيين والبيولوجيين والمهندسين الزراعيين وهؤلاء الفنيين والعلماء قد اكتسبوا وضماً ومكانة اجتماعية عالية والوزن الكبير الممنوح للتغيرات التكنولوجية فى المجتمعات الحديثة قد غدى وجهة النظر التى تقول أن التغيرات التكنولوجية كانت هى الأولى فى كل من الأهمية والتوقيت الزمنى وإن كل التغيرات الأخرى كانت تابعة أو كنتيجة لها وهذا يقودنا إلى عرض نظرية المحتمة التكنولوجية .

نظرية المحتمة التكنولوجية :

وهى تلك النظرية التى ترجع اختلاف درجة التغير الاجتماعى بين مجتمع وآخر واختلاف درجة التقدم إلى اختلاف المجتمعات فى استخدامها للأقطاب التكنولوجية فى حياتها وأنظمتها وهى تلك النظرية التى تفسر التغير الاجتماعى بإرجاعه إلى وسائل وأدوات الإنتاج والعمليات الاقتصادية. ولقد أصبح من الاتجاهات الفكرية الشائعة الآن أن التكنولوجيا هى الأساس الذى تقوم عليه كل نواحي المجتمع الأخرى الأيدولوجية والتنظيمية وتقول هذه النظرية "إن الإنسان لا يعيش فقط من أجل لقمة الخبز ولكنه بدونها لا يستطيع أن يعيش وطالما أن التكنولوجيا هى التى قد الإنسان بلقمة الخبز وبأساليب المعيشة فإن التكنولوجيا هى المفتاح إلى فهم المجتمع الداخلى .

ويعتبر وليام أوجيرن من مؤسسى هذه النظرية وينظر إلى المجتمع بوصفه يحتوى على نمطين من الثقافة وهى الثقافة المادية والثقافة اللامادية ويؤمن أن التغير يخرج أولاً من الثقافة المادية ويحتم على الثقافة اللامادية أن تعدل من سلوكها فى ذات الاتجاه .

ولقد ذكر أوجيرن مثل العديد من المفكرين السابقين عليه أن النمط الطبيعي للتغير الاجتماعى هو فى المقام الأول الاختراعات التكنولوجية وتتلو ذلك التباين بين الاختراعات التكنولوجية الجديدة وبين العناصر الأيدولوجية والتنظيمية السابقة على هذا الاختراع والذي يؤدي حتماً فى النهاية إلى تغيرات فى هذه النواحي من المجتمع، ويذكر أوجيرن أن المجتمع لا يتقبل مثل هذه الاختراعات المادية ببساطة حتى لو كانت تبدو أنها مفيدة ويرجع ذلك إلى اللاتوازن الاجتماعى الذى تحدده مثل هذه الاختراعات وإلى العادات السيئة وإلى الرغبة الطبيعية لدى الإنسان فى التمسك بالقديم والخوف من الجديد ومن هنا فإن الاختراع لا يكتفى وحده لأحداث التغير بل يجب أن يصاحبه تقبل اجتماعى ولا يتم هذا التقبل إلا بعد فترة من الزمن يسميها أوجيرن "الهوة الثقافية" (١٣ : ٢٠) .

والتكنولوجيا تؤدي إلى أحداث تغير فى المجتمع عن طريق التغير فى البيئة المادية التى يعيش فيها الإنسان، ولقد أصبح التطور التكنولوجى جزءاً هاماً فى الأساليب الصناعية الحديثة والتغير على هذا المستوى يحدث كل يوم وتأثيراته المركبة على السلوك الإنسانى من الصعب القيام بحصرها والتطبيقات الحديثة للتطور التكنولوجى تحدث غالباً فى مجال الصناعة ومن المؤلفون أن تستقبل المؤسسات الاقتصادية التأثير الأول للتقدم التكنولوجى وفكرة الحتمية التكنولوجية تعتبر عنصراً هاماً حيويًا وجائزاً فى المجتمعات الحديثة على وجه التحديد، وفى الواقع أن انتشار فكرة الحتمية التكنولوجية فى المجتمعات الغربية والشرقية الحديثة (وخاصة روسيا والصين) تعكس لنا مدى الإنغماس الكامل لهذه المجتمعات فى السنوات الحديث فى الاهتمام بالعوامل التكنولوجية .

ثالثاً : أثر العامل التكنولوجى على التغيير الاجتماعى :

يحدث التغير الاجتماعى نتيجة مجموعة من العوامل المختلفة ويتفاوت مقدار فاعلية هذه العوامل ودرجتها ومدى تأثيرها فى عملية التغيير، ويعد العامل التكنولوجى من أهم عوامل التغير الاجتماعى، ويقصد بالعامل التكنولوجى كافة العوامل التى تكوّن من ابتكار الإنسان بهدف إشباع حاجاته المختلفة فاخترع أو اكتشف أى وسيلة من وسائل الإشباع الجديدة لها أثرها

الكبير على التغيير الاجتماعى فقد أدى اكتشاف البخار والكهرباء مثلاً إلى انتقال الصناعة من المجال اليدوى إلى المجال الآلى الذى يقوم على التخصص وتقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج، كذلك ساعدت الثورة الصناعية على أحداث تغييرات فى النظم الاجتماعية .

ولقد قام وليم أوجبرن فى مقال قديم كتبه عام ١٩٣٣ (حول تأثير الاختراع والاكتشاف) قام بتجميع هذه التأثيرات تحت ١١ عنواناً رئيسياً وهى (١ : ١٥٨) .

- (١) التماثل والانتشار .
- (٢) الترويح والترفيه .
- (٣) النقل .
- (٤) التعليم .
- (٥) نشر المعلومات .
- (٦) الدين .
- (٧) الصناعة والعمل .
- (٨) الوظائف .
- (٩) الحكومة .
- (١٠) الاختراعات الأخرى .
- (١١) موضوعات متعددة .

ولقد ذكر أوجبرن أن لكل اختراع قائمة تفصيلية من التأثيرات الاجتماعية فالراديو مثلاً - فى رأى أوجبرن - له ١٥٠ تأثير اجتماعى وأشعة إكس لها ٦١ تأثير على مجالات الصناعة والطب والتجارة والعلوم والسياره لها ١٥٠ تأثير اجتماعى - ويعد أوجبرن بحوالى أربعين عاماً قام جابود استراسود بمضاعفة الرقم ولقد ميز أوجبرن بين ثلاثة أشكال عامة للتأثيرات الاجتماعية للاختراع فالمجموعة الأولى للتأثيرات تتصل بالاختراع البسيط كما فى حالة الراديو والسيارة

والتأثير العام الثانى هو التأثيرات التابعة أو المشتقة لاختراع واحد وهذا يعنى أن الاختراع ينتج عنه عدة تغيرات تحدث بدورها تغيرات أخرى وهكذا. فالتأثيرات المشتقة لى اختراع يتبع بعضها البعض كالأمواج بعد أن يلقى بمصاه فى الماء. فاختراع الصلح نتج عنه حق الاختراع للمرأة فقد أدى أولاً إلى إنتشار مصانع التعليب وهذا أدى إلى تقليل الوقت المطلوب لأعداد الطعام فى المنزل وهذا منع النساء. وقتاً أطول لممارسة النشاط خارج المنزل بما فى ذلك مساهمتها فى حركة الدفاع عن حقوق المرأة وحققها فى الاقتراع وهذا الحق فى الاقتراع كانت له سلسلة من التأثيرات المشتقة وهكذا (١٥ : ١٢٤) كذلك فإن التكنولوجيا الحديثة تؤدى إلى تغير العادات الاجتماعية للإنسان فاختراع الآلة الكاتبة مثلاً أدى إلى تحول بعض الأشخاص من الكتابة بالحبر والقلم إلى الكتابة على الآلة الكاتبة وعندما يغير عدداً كبيراً من الناس عاداتهم فإن الطبعة الاجتماعية التى يتنمون إليها تتغير بالضرورة. كما أدى ذلك إلى تشغيل النساء والفتيات فى المكاتب والمصانع مما أثر بالتالى على بناء الأسرة .

ويعد تأثير التغير التكنولوجى على كافة جوانب المجتمع ومن أهم التغيرات (نسق القيم) فى حالة التحديث تغير القيم الاجتماعية بشكل واضح والناس أيضاً يتغيرون فهم ينظرون إلى المستقبل أكثر مما ينظرون للماضى وهم أقل قدرة ولديهم اعتقاد أكبر فى القدرة الإنسانية من حيث إمكانية السيطرة على البيئة وتغيرها وأهم من ذلك أنهم يطورون إحساساً قوياً بالفرد وقيمته فى حد ذاته وقد يصاحب ذلك فقدان الولاء للجماعة إذ لم تعد الجماعات الأولية الصغيرة وخاصة شبكة العلاقات القرابية قادرة على مواجهة الاحتياجات الاجتماعية أو الفردية ولأسباب عديدة حلت محلها جماعات ثانوية متعددة الاتجاهات .

ويمكن القول أن التغير التكنولوجى السريع والفعال (والذى كان نتاج للثورة الصناعية) فى القرنين الأخيرين قد غير وجه العالم الغربى ثم امتد تأثيره بعد ذلك إلى الشرق، فالتطور التكنولوجى الذى حدث فى أوروبا الغربية منذ منتصف القرن الثامن عشر قد تجاوز وتفرق على كل الإمبرازات التى قام بها الإنسان فى جميع أنحاء العالم حتى ذلك الوقت (١١ : ٢٥٩) .

دور التغير التكنولوجي في التنمية الريفية :

١ - العلاقة بين تغير الجانِب المادى وغير المادى من الثقافة بالمجتمع الريفى :

يرجع الباحثين سبب التغير فى العناصر المادية من الثقافة بدرجة أسرع من التغير فى العناصر اللامادية إلى أن الاختراعات فى الثقافة المادية كثيرة جداً لدرجة فوّرت بالناحية غير المادية إلى جانب إن مايقف فى سبيل التغير اللامادى من عوائق أكثر بكثير منه فى التغير المادى والتغير المادى نتاج لصلتين اجتماعيتين هما الاختراع والاقتباس، والاختراع هو العملية التى بواسطتها تنقل إلى الوجود الأفكار المجددة، أما الاقتباس فهو العملية التى عن طريقها تؤخذ ملامح من الثقافة الخارجية وتدمج من الثقافة الأصلية ويتولد كل من الاختراع والابتكار من خلال الاحتكاك، والمجتمع الذى يملك احتكاك ثقافى على مستوى عالٍ تكون لديه القدرة على استيعاب ثروة من الأفكار التى تقده بأساس الاختراعات الجديدة والأفراد - من خلال احتكاكهم باناس آخرين من ثقافات والنس لا يستطيعون امتلاكها من خلال الاختراع، ولقد اكتشف أن التغير يحدث بشكل أسرع فى العناصر المادية للثقافة من العناصر اللامادية فتكنولوجيا الآلة تتغير أسرع من المعتقدات الدينية والعادات الاجتماعية والقيم والعرف والتقاليد الأسرية. (١٤ - ١٩) .

والعقلية الإنسانية تتطور بشكل فعال وقوى وتصبح أكثر حداثة من خلال التغير التكنولوجي وفى المجتمع الريفى بالتحديد تنتشر الاتجاهات والقيم التقليدية المعروفة للتغير والتنمية، ولذا يعد دخول التكنولوجيا إلى المجتمع الريفى من أهم المداخل لتحقيق التنمية الريفية .

٢ - التغير التكنولوجي وتنمية المجتمع الريفى :

شهدت البيئة الريفية فى العصر الحديث تطوراً هائلاً، فالإنسان الريفى البدائى كان يستخدم الأدوات البدائية مثل قطع الفخار والأدوات الحجرية وحتى بداية الفترة التاريخية. فإن تكنولوجيا الإنسان الريفى لم تكن أكثر من عامل يمنحه القدرة على البقاء والصدور أمام أدنى الحيوانات وحتى أصبح الإنسان يقوم برعى الأغنام. ومع اكتشافه لفن استئناس الحيوانات الدنيا ثم بعد

اشتغاله بالزراعة - مع اكتشافه لفن زراعة المحاصيل الزراعية - فإنه كان يعيش بأسلوب (من اليد إلى الفم) مما يستطيع جمعه من الغابات والأراضي والبحيرات والمحيطات وكانت حياة الإنسان مهدهه وغير مستقرة وفي الواقع أن الإنسان لم يكتسب جديداً في سيطرته على الطبيعة إلا في الستين، ومن المؤكد أن أول تطور في التكنولوجيا جاء مع سيطرة الإنسان على الزراعة وذلك كنتيجة للاستقرار في مكان لمدة زمنية طويلة، فرغم من أن رعاة الغنم أكثر استقراراً وأماناً من أولئك الذين يهيمون على الصيد إلا أنهم مثل الصادين يجب أن يرحلوا بحثاً عن الحشائش التي يتغذى عليها قطعان الأغنام ولذلك فإنهم لم يكن بإمكانهم تطوير الأسلحة والعتاد لمواجهة المخاطر وعلى الجانب الآخر فإن أولئك المشتغلين بالزراعة كانوا يهيمون حياة مستقرة ولقد منحهم هذا الاستقرار القدرة على تطوير أدوات معيشتهم وأماكن إقامتهم وأراهم وأناموا نظاماً لحفظ حقوقهم وأداء واجباتهم فيما بينهم ومن أجل حماية أراهم وحفظ مصالحهم وحقوقهم فإنه كان على الفلاحين البدائيين أن يطوروا نظام الحكم وأن يحسنوا من فنون التجارة والتي من خلال يستطيعون تبادل بعض المنتجات الزراعية الخاصة بهم مع منتجات أخرى مرغوبة من مجتمعات أخرى ولأنهم أكثر استقراراً فإن لديهم الوقت ليطوروا ويحسنوا من فنونهم وحرفهم وحتى بداية القرن الخامس عشر ويحسنوا من فنونهم وحرفهم وحتى بداية القرن الخامس عشر كان القروي مازال يعتمد على قوته العضلية بشكل أساسي فكان لا يزال يستخدم الأحصنة والثيران لدفع المحراث والحمبر أو المراكب لحمل أمتعه أو لحمله هو شخصياً . وكان يستخدم الأدوات البدائية المساعدة لعمله اليدوي ومنذ حوالي أربعة قرون مضت بدأت التكنولوجيا الخاصة بالمجتمع الريفي في التطور بشكل ملحوظ (١١ - ٢٥٥) وكان من أهم مظاهر التطور التكنولوجي في البيئة الريفية هي دخول الميكنة الزراعية إلى الريف ولقد أدى ذلك إلى حدوث تغير في النظام الريفي كله فالوسائل الفنية في الزراعة من تحسين طريق تربية الماشية واستخدام الآلات والميكنة الزراعية وغير ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني زيادة مباشرة مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في الاقتصاد الزراعي وفي طريقة الحياة الريفية بطريقة عامة وصفة خاصة التغيرات في العلاقات الاجتماعية والقيم والسلوك والنظم الاجتماعية وغيرها من عناصر الثقافة اللامادية التي ترتبط بشخصية الفرد عند

تنشئه منذ الصغر ويمكن قياس تغير كل من الجانب المادى وغير المادى من ثقافة المجتمع الريفى وذلك من خلال مجموعة من المشاهدات من أهمها :

الحرص على تملك واقتناء جميع الأجهزة الكهربائية الحديثة والاعتماد على الخدمات الطبية الرسمية فى العلاج من الوصفات البلهية والإقبال على تربية الأنواع المختلفة من الدواجن واستخدام الميكنة الزراعية فى معظم العمليات الزراعية وتعليم البنات مساواة بالأولاد .

هذا بجانب الإقدام على الصناعات الريفية بمختلف أنواعها والدراسات الميدانية تؤكد أن التغيرات الاجتماعية تحدث بطريقة تدريجية بحيث تندمج عناصر الثقافة الجديدة مع عناصر الثقافة السائدة فى المجتمع فإذا استخدمت الأسرة العاملة فى الزراعة الجرارات وماكينات الري وأدوات طهى الطعام الحديثة كالبوتاجاز فإنها تكون قد استعارت عناصر ثقافية جديدة بجانب العناصر الأخرى التى كانت سائدة من قبل وهى تعيش على إمكانيات ثقافتها الأصلية ورغم ذلك فإنها قد تسبب إحداث عدة تغيرات فى طريقة الزراعة أو النشاط العام أو العمل المنزلى لأفراد الأسرة ككل.

وعلى الرغم من أن مركز التقدم التكنولوجى مازال موجوداً فى المدينة من خلال الإمكانيات للمهنة له من مؤسسات تعليمية وتصنيع على مستوى عالى وأشخاص مدربين ومعامل مكرسة للأبحاث ولكن معدل استيعاب العناصر الثقافية الجديدة فى المجتمع الريفى تتزايد باستمرار وعلى الرغم من ثبات وسكون الحياة فى الريف فإن الريفيين أصبح لديهم استعداد للتغيير ولتقبل فكرة التقدم وبالتالى بين الشباب وبدرجة أكبر كثير من الماضى ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجى وتأثيره على القيم والاتجاهات التقليدية (٨ : ٣٠٨) وفى هذا المجال (التكنولوجيا وأثرها على القيم التقليدية) يذكر أنه كان للشوة التكنولوجية فى الزراعة علامة مميزة فى تغيير وجه الحياة الريفية مثلما كان للتصنيع آثاره الخطيرة على تحول الحياة الحضرية، والإنسان لا يستطيع تحديد مقدار التغيرات الخطيرة التى حدثت فى الثقافة الريفية اللامادية (القيم والاتجاهات) بدون تتبع التأثير الخطير للتكنولوجيا الآتية وإن اختفا حلقات السمير كوميلىة للترفيه بين الريفيين والانهيـار

التدرجى لنظام العمل التبادلى الذى كان يميز معظم المجتمعات الريفية وتناقص الاستفادة الاقتصادية من الأطفال فى العمل الزراعى وانهايار العلاقات القومية مع الجيرة والاتجاه المتزايد نحو تعليم الشباب الريفي وأنذار المعتقدات الخرافية وتحض الريفيين وسرعة تأثيرهم وتقبلهم للتغيير وتلك التغيرات وعشرات غيرها والتي حدثت فى المجتمع الريفي يعزى جزء كبير من حدوثها إلى الميكنة الزراعية (١٠ : ٢٠٩).

الهدد السكانى فى تنمية المجتمع الريفي :

تعد ظاهرة السكان ميداناً هاماً من ميادين التحليل الاجتماعى وإن كانت تتمتع بعلم مستقل يعرف بالديموجرافيا الذى يعتبر من أقدم العلوم الاجتماعية نشأة، وقد عرب هذا العلم دوراً هاماً فى نور العلوم الاجتماعية الأخرى خلال القرى التاسع عشر ويرجع أهمية دراسة السكان إلى كونها تلقى ضوءاً هاماً على المجتمع الذى تعيش فيه حيث يشكل السكان السكان الاعداد الاساسى للحياة الاجتماعية ويتوقف نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير على معرفة الخصائص السكانية للمجتمع .

ويما أن أكثر من ٥٦٪ من سكان مصر فى الريف طبقاً لآخر الإحصاءات السكانية عام ١٩٨٦ وحيث لانزوال الزراعة هي عماد الاقتصاد القومى على الرغم من الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى مصر وحيث تتركز أغلب العمالة فى القطاع الزراعى فى المجتمع الريفي ويرتبط الفلاحون ارتباطاً وثيقاً بالأرض التى يعيشون عليها ويتأثرون بالطبيعة فى كافة متغيراتها مما يؤدي إلى عدم قبول التجديد بسهولة وانخفاض الطموح والعلاقة بالأرض هي العلاقة الأساسية التى تدور حولها حياة الفلاح المصرى منذ أقدم العصور ومن ثم ارتبطت التغيرات التى طرأت على المجتمع القروى المصرى بتلك التى جرت على العلاقة بالأرض الزراعية حيث قدرت المساحة التى تم استصلاحها فى المخطتين الأولى والثانية بنحو ٩١٢ ألف فدان وفى نفس الوقت قدرت المساحة التى تم استقطاعها من الأراضى المزروعة بنحو ٦٠٠ ألف فدان أى أن معدل الاستقطاع السنوى يبلغ ٣٠ ألف فدان بفرض التوسع العمرانى فتناقص نصيب الفرد من الأراضى الزراعية من ٥٣٪ من

القدان عام ١٨٩٧ إلى حوالي ١٥٪ عام ١٩٨٦ (٧ : ٣٠) وترتب على ذلك ليس فقط انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية بل انخفضت أيضاً إنتاجية الأرض الزراعية للهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر وحرمان القطاع الريفي من تصدر رئيس الأيدي العاملة وانحصرت الآن تطلعات المهاجرين في الجري وراء حيازة بعض السلع الاستهلاكية الحديثة وبناء بيت جديد ومن ثم تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك في القرية المصرية وإذا كان فائض إنتاج يمثل القاعدة التي يعيش عليها المجتمع المصري ككل فإن القرية تتحول الآن إلى وحدة مستهلكة وإذا كانت الدولة (على الرغم من الزيادة العددية لسكان الريف عن المدن) تقرر من خلال مشروع إعادة بناء وتعمير القرية المصرية تخفيض مليون جنيه تقريباً وبدون الدخول التفاصيل الرقمية لإجمالي ميزانية إعادة بناء وتعمير الريف المصري وما يخص كل قرية كوحدة أساسية من وحداته إلا أن الصورة الكلية العامة تشير إلى نعافة النصيب المخصص للقرية كوحدة اجتماعية فإن النصف مليون أو المليون الصحيح للقرية يعطى صورة من صور إهمال القرية المصرية. وإذا كانت القرية ستتناول من الخطة القومية في هذا المجال بنصف أو واحد صحيح من المليون أضعف هذا الرقم على أكثر الاحتمالات تفاؤلاً وسخاء فعلينا أن نعي جيداً أن أعداد كبيرة من العمرات السكانية في العاصمة الأم وبعض عواصم المحافظات تشكلت أضعاف هذا الرقم إذن فنحن في حاجة إلى المزيد من الاهتمام الفعلي بالريف وإذا كانت المشكلة السكانية هي أعقد المشكلات في مجتمعنا المصري وتقف حجر عثرة أمام جميع برامج التنمية فإننا نطرح في هذا البحث تساؤلاً ونحجب عليه وهو :

- ماعلاقة وتأثير الميكنة الزراعية وتصنيع الريف على المشكلة السكانية والسلوك الإيجابي في الريف المصري ؟

أن كلا من تصنيع الريف والميكنة الزراعية سرف يساهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة حيث أنه من الحقائق الثابتة أن السلوك الإيجابي في مجتمع من المجتمعات هو استجابة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذا المجتمع ويتغير هذه الظروف بتغير معدل إنجاب الأفراد وبالتالي مستوى الإنجاب في المجتمع .

باستثمار تصنيع الريف أيضاً في النمر الاجتماعي للأسرة بالريف بتقريبها من المستوى الحضري
باستثمار وقت الفراغ والهد من البطالة وإحلال العمالة الدائمة محلها وامتصاص فائض العمالة
المتوفرة من التوسع في الميكنة الزراعية وساعد تصنيع الريف أيضاً في تغيير النمط الاجتماعي
للأسرة المهاجرة إلى الأرض الجديدة عن طريق تصنيع جزء من الإنتاج الزراعي في المزارع الحكومية
التي تحتفظ بها الدولة وفي المزارع التعاونية وكذلك المساهمة في إيجاد عمل مستمر للمرأة الريفية
في عمليات التصنيع الزراعي مما يساعد على تشجيع تشغيل المرأة خارج البيت والمحل لتكوين
ضمن القرى المنتجة النشطة لإكسابها اتجاهات جديدة نحو الإنجاب المنخفض .

استنتاجات علمية :

(١) أن هناك علاقة تبادلية بين القيم المتغيرة في المجتمع الريفي وبين دخول التكنولوجيا إلى الريف فتساهم شيادة القيم التقليدية في تدريس الفرد للإطار المادي الذي يعيش فيه وعدم استعدادة لتقبل التغيير وبالتالي تنخفض رغبة الفرد في التغيير واستعداده لقبول فنوتاً إنتاجية جديدة. فعلى الرغم من ثبات نجاح المزارع الهندي وارتفاع كفاية بالنسبة للمزارع الخشبي وعلى الرغم من وضوح مبدى مميزات المزارع الجديد إلا أن الفلاح الهندي في بعض مقاطعات الهند رفض استخدامه ذلك لاعتقادهم أن المزارع الهندي سوف يقابل كرم الأرض بقسوة أما المزارع الخشبي فهو أكثر لطفاً وبالتالي فالأرض سوف تكون أكثر كرمأ معه (١٢ : ١٤٩). وفي ذات الوقت فإن دخول التكنولوجيا إلى المجتمعات الريفية يؤثر ولاشك على نسق القيم التقليدية وشكل تدريجي ويبدو هذا التغيير بطيء. لأن التغييرات في الثقافة المادية أكثر سرعة منها في التغييرات اللامادية.

(٢) أن التكنولوجيا تعتبر أحد المداخل الأساسية لأجنات التنمية الريفية وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في الاتجاهات الآتية :

أ - دخول المظاهر التكنولوجية وانتشارها - بينما يتناسب وطبيعة النسق الاجتماعي للمجتمع الريفي - تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض الزراعية فالآلة المحبشة ولاشك تعطى إنتاجاً أكبر من الألف البدائية والتقليدية.

ب - إن دخول التكنولوجيا إلى المجتمع الريفي يؤثر على نسق القيم التقليدية المعروفة للتنمية ويؤدي إلى تغييرها التدريجي وإلى تبني الريفيين للقيام بالخدمة للنمو.

٣ - إن إدخال التكنولوجيا إلى المجتمعات الريفية يجب أن يتم من خلال دراسة وافية للإطار الاجتماعي للمجتمع الريفي ، فعلى الرغم من أن العالم الثالث قد شهد في العقدين الماضيين ارتفاعاً في معدلات الاستثمار بصورة لم يسبق لها مثيل وشهدت المصانع الماضيين ارتفاعاً في معدلات الاستثمار بصورة لم يسبق لها مثيل وشهدت

المصلحة والواجبات الاجتماعية، مستمدة من الاعتقاد على الاعتقاد في الطبيعة التي
معدلات التقدم الاقتصادي التي الحزبية الاشتراكية التي هي من طبيعة
التوازن الاجتماعي والانساني الذي يتم في ظلها من الامتداد الاجتماعي
وتحقيقه عملية التنمية المتكاملة التي على علم الانسان وهو "إرادة التنموية".

وتتكون إرادة التنموية من ثلاثة عناصر رئيسية أولاً: ... الأولي بتقنية الانتاج
وأهمها المخططة، ثانياً: الزمري، بضرورة الانتاج على الانتاج، ثالثاً: الزمري
بالاشتراك الأولي والأولاد الثلاثة والضرورة الانتاج على الانتاج والتنموية (٣) :
.. (٥٢٢٠)

- ٤٤

إذن تغيير أشكال الإنتاج والانتاج الاقتصادي القوية الحصرية لتوضيح وجود سياسة عامة
تجلبها للزراعة والبناء الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعية والاقتصادية
بجانبه يمكن توجيها للتنمية الاقتصادية في الواجهة التي تحقيق مصالح المجتمع الحصري
والذي يتولد من مجتمع مستعد للامتداد على التوجه إلى مجتمع منتج.

وحيث أن تقنية القوية الحصرية تتزايد يوماً بعد يوم من الطور القديم إلى المترو والمعدن التي يمكن
الإبه نظيرها لرفع مستوى القوية الحصرية المكتوبة في حصة فردية من المصلحة بالمترو، بالاعتد
ظهور شكل قوية تعلى حدة، إلا أن في حصة حصة نفس حصة المصلحة بالمترو والتميز بها عند التمدد
تتطلب هذا التمرين والتميز:

تحديد الأهداف من المشروع وتحديد الأهداف الرئيسية وأهدافها من الأهداف السابقة واضحة.
معدة في عملية ذلك لتتبع الخطوات التالية:

- (أ) تحديد المشروع وإرادة تغييره على أساس المشروع الذي تغييره السلوكيات أو المخططاتهم
أهدافهم وأولئك على علمهم.
- (ب) تحديد المبدأ البشري الذي سيؤثر فيه المشروع.
- (ج) تحديد المبدأ الإقليمي الذي ينتظر أثر ظهور أعمال المشروع فيه.
- (د) تحديد الميزانية المخصصة للمشروع.

(هـ) التقييم الفوري هو إحدى الخطوات التنفيذية الضرورية التي تمكن من مسايرة الظروف المتغيرة وتحديد صلاحية الوسائل لبلوغ الأهداف لأن إعادة النظر في الوسائل المستخدمة يؤدي حتماً إلى إنقاذ المشروع من فشل محقق حيث أن التقييم هو العملية التي بواسطتها يستطيع المنفذون لمشروعات التنمية والمشرّفون عليها وصف فاعلية برامجهم حتى يمكنهم إدخال التعديلات المستمرة عليها لكن تتمشى مع التغييرات التي يعرض لها المجتمع باستمرار وهذا معناه أن تقييم المشروعات عملية دائمة ومستمرة تجرى دورياً لتابعة المراحل المختلفة في تنفيذ المشروع .

بالتقييم إذن يعتبر دراسة التغييرات التي حدثت أثناء تطبيق المشروع وبعد تطبيقه وذلك لتحديد الجوانب الفعالة فيه وغير الفعالة، فالدراسة التقييمية لا بد وأن :

- تفترض وجود علاقة بين مشروعات التنمية (كمشغير مستقل) وبين النتائج التي يسعى إلى تحقيقها (باعتبارها متغيراً تابعاً) .

- يعتبر وسيلة لقياس التغييرات التي أحدثتها المشروعات والتي تسبق هذه المشروعات لأهدافها، والنتائج غير المتوقعة التي تسفر عنها حيث أن عمليات التنمية تتضمن نسقين أساسيين يتم التأثير المتبادل بينهما ويتوقف النتيجة النهائية على مدى نجاح هذا التفاعل بين النسقين :

- نسق التغيير وهو مشروعات التنمية .

- نسق ما يبقى التغيير وهو المنتفعون من المشروعات الذين يشكلون هدف التغيير في حد ذاته، وتحدد الآثار إلى أن هناك فرق أساسى بين الخدمات التي تقدم للأهالى بالقرية ومشروعات التنمية التي تنفذ حيث أننا لانعتبر الخدمات التي تقدم لمجتمعنا الريفي مشروعات للتنمية وذلك لمجموعة من الاعتبارات أهمها :

(أ) عدم توافر الخدمات في كل القرى ونادراً ماتتوافر في العزب والكفور التي تعتبر محرومة حرماناً كاملاً من أى خدمات .

(ب) أن الخدمات لاثير مباراة الأهالى والأفراد، وإنما وضعت بهدف عد حاجات أساسية لديهم بينما المشروعات التى تأخذ على عاتقها مهمة تنمية المجتمع. تهتم عادة باشتراك المجتمع المحلى للتفكير والتخطيط والعمل معها، إيماناً منها بأن إلتجاهات الأفراد نحو الخدمات المقدمة لهم أهم بكثير من الخدمات فى حد ذاتها وذلك لأن إلتجاهات الأفراد نحو هذه الخدمات أياً كانت نوعيتها محكومة بخبرات فى الماضى والحاضر بعادات وتقاليد وقيم تؤثر على تنظيم المجتمع الريفى، ومن جانب آخر برغباتهم الحالية التى قد تتفق أولاً تتفق مع أهداف المشروعات والبرامج التى توضع من أجلها .

ملخص

حاولت الورقة الراهنة بحث العلاقة بين التغير التكنولوجي وتنمية القرية وتعرضت فيها إلى مجموعة مفاهيم أساسية تتمثل في تنمية المجتمع والتنمية الريفية ومداخلها .. ثم أشارت إلى نظريات التغير الاجتماعي المتمثلة في الماركسية والتطورية والختمية التكنولوجية ثم حاولت تحليل هذه العلاقة .

- وقد خلصت الورقة إلى مجموعة من الإستنتاجات العامة تمثلت فيما يلي : -
- وجود علاقة تبادلية بين القيم السائدة في المجتمع ودخول التكنولوجيا إلى الريف حيث تساهم سيادة القيم التقليدية في تقديس الفرد للإطار المادى وعدم قبول التغير .
- إن التكنولوجيا الجديدة تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض الزراعية وتؤثر على شكل القيم التقليدية .
- إن إدخال التكنولوجيا يجب أن يتم من خلال دراسة واقعية للإطار الاجتماعي للمجتمع الريفي .
- أهمية وجود سياسة عامة لإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية مع أهمية التقييم المستمر .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١ - ستاء الخراشولى (١٩٨٥) : التغير الاجتماعى والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨٥ .
- ٢ - عبد المنعم شوقى (بدون) : تنمية المجتمع وتنظيمه، القاهرة الحديثه ، القاهرة .
- ٣ - عمرو محى الدين (١٩٧٥) : التحديث والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- ٤ - كمال التامسى (١٩٨٥) : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية، دار المعارف . القاهرة .
- ٥ - كمال التامسى (١٩٨٥) : القيم والتنمية الريفية ، دراسة فى علم الاجتماع الريفى، نهضة الشرق، جامعة القاهرة .
- ٦ - مختار حمزة وآخرون (١٩٧٧) : دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة الطبعة الأولى . الخانجى، القاهرة .
- ٧ - معهد التخطيط القومى (نوفمبر ١٩٨٠) : استراتيجيات تطوير وتنمية القرية المصرية ، القاهرة .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 8 - Byron. R., Edwawol . : **Rural life in Procon, Mc - Gran, Aill , New York 1940 .**
- 9 - E. Tucker, Robert . : **Philosophy and My th in Karl Marx, Can bridga University press, New York, 1961 .**
- 10 - Land is, Paul , : **Rural life, Mc - Gran - Hill, Book Company, Now york .**
- 11 - Lapiere, Richard. : **Social Change Mc - Graw - Hill Book Company New York, 1965 .**
- 12 - Mears, Apepelasisond t. Adlmars, Economic Development : **Amalysis and Cose Studies, London, 1961 .**
- 13 - Merrill, Drancis, : **Culture and society, Prentice - Hall inc, New york, 1957.**
- 14 - Ogburn, willian, Social chanye, Niking Press Inc , New York .
- 15 - Ogburn, willian, : **The infhence of in vention and Discovery, Mc. Graw - Hill, New York.,**
- 16 - Weber, Max, : **the Protestant Ethics and the spirit of copitalism, London, 1930 .**
- 17 - Zodorzny, john T . : **Dictionary of social sciences, Public Affairs Press, washing ton. 1959 .**